الفصل التاسع

نزع القداسة عن الرأسمالية

"إن أكثر العصور مثابرة، أي عصرنا الحاضر، لا يعرف ماذا يفعل بمجهوده وبماله، إلا إذا كان تحصيل مزيد من المال والقيام بمزيد من الجهد".

نيتشة

"يجب أن نسارع إلى بناء معازل مفصولة بشدة عن بعضها، حيث لا تنفذ أوراق ولا موجات... وداخل هذه المعازل يكون النفور من السرعة والرقم، ومن آثار الجموع والمفاجأة والتباين في الحداثة والسذاجة. فهناك يمكن في بعض الأيام أن نتطلع عبر الحواجز على نماذج نادرة من أحرار البشر".

بول فاليري

obeikandl.com

يسيطر الشك حالياً على عقول الناس إزاء مزايا النمو والإبداع التقني دون كوابح، ومن شأن هذا التشكك أن يعوض أصنامنا، وربما يمهد لتغيير حقيقي في عقلياتنا.

ففي أوج الحملة الرئاسية الأمريكية عام 2000 تساءل أستاذان للعلوم السياسية لماذا لا يشعر الأمريكيون بالسعادة، على الرغم من الازدهار غير المسبوق.

ذلك أن المظاهر الواضحة لتحسين الظروف المادية لا تتحقق إلا بثمن باهظ قوامه مزيد من العمل ومن القلق، بالتلازم مع انحطاط الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والعائلية، إنها بعبارة مختصرة تؤدي إلى مزيد من إضعاف الروابط الحميمة والجماعية[141].

فالترف من حيث هو مفترس كبير للزمن والطاقة يفضي بالبشر إلى حياة تافهة تتوزع ما بين الجهد والراحة لاستئناف الجهد.

فكيف نفسر كون الرأسمالية لا زالت بعد قرنين ونصف من ظهورها موضوع تقديس؟ وكيف أن هذا الخادم المطيع أصبح سيداً متصلباً يسومناً بسوطه؟

وكيف نفسر بأن الأمم الأغنى في العالم، التي كان من المتوقع أن تتحرر منذ أمد طويل من سيطرة السوق، غدت تهتز عندما يترنح مؤشر النصداك أو النيكاي، ولا تزال مهمومة مستوى الحياة والتضخم؟

وكيف نشرح أن دولتين بدخل قومي مختلف لهما مؤشر العمر المتوقع نفسه عند الميلاد، كما هو شأن الولايات المتحدة، وكوستاريكا؟ ففي حين يقوم الازدهار، تصبح غايته الوحيدة هي الاستمرارية والتمدد، بحيث نصبح خدمه البسطاء.

وهكذا نلج بدايات القرن الحادي والعشرين ونحن في الغرب كحال المجتمعات السابقة غير متحررين من الحاجة، مهمومين بالندرة والفاقة على إسرافنا، دون أن نتمتع بالأوهام الدينية والسياسية التي كانت لدى أسلافنا.

إن المال وكذا الاقتصاد يشكلان دون شك هذه الأشياء المتفردة التي ليست غايات ولا وسائل، ولكنهما يجمعان بين الغايات والوسائل، ويستمدان منهما سمات خصوصية.

نهاية سعيدة:

علينا أن نحتفي عزفاً ورقصاً:

العالم القديم قد انهار، وها هي المعجزة حدثت. هكذا قدمت قبل عشر سنوات طريقة المساهمة المأجورة التي كان من المؤمل منها أن تتجاوز "الانشقاق التاريخي بين مالكي الشركات والعمال" (آلان مينك)، وتقوض الرؤية الهرمية للشغل، وتسمح بربط العمال بوسيلة إنتاجهم.

إنه خبر خارق. مهما كنت قوياً أو بائساً ستصبح رأسمالياً!

obeikandi.com

لنلاحظ هنا دون مصادرة على المستقبل أن ديمقراطية المساهمين تشبه بشدة الطريقة المسيحية القديمة في التخفيف من المحن القائمة على التبشير بالجنة في الآخرة مقابل الصبر في الدنيا، فهي على المنوال نفسه تعد بالاختيال في نعيم التشارك في السهم مقابل الاقتطاع الفوري من الأجر.

إنها طريقة لتحصيل التوافق والحماس، والاندماج ولكنها أيضاً مسلك لتكميم المطالبات، ولربط مصير الفرد بمصير الشركة. لما لا؟

لكن هذه الطريقة المقترحة عليكم هي في الحقيقة شبح افتراضي وليس تعويضاً دقيقاً وراجحاً.

فهذا الحق في ثروة قادمة يظل مجرد احتمال خاضع لتقلبات البورصة.

إن الرأسمالية عندما تصبح شعبية، يفصل الشعب ويستغل باسم الشعب. عندئذ يتحكم مستخدم البريد في كاليفورنيا والأرملة الإيكوسية في مصير العامل اللوريني أو الكاتالاني أو الترينيي، بسعيهما إلى رفع نسب المردودية في بلديها.

وهكذا ينشأ نمط من "الأجير المنفصم الشخصية" (أريك إزالويك)، يشغل ذاته بذاته بحيث يصبح أفضل عدو لنفسه.

إنها مشكلة عويصة، أساسها تحول الشعب إلى مستبد ظالم لنفسه، لا يمكنه أن يوجه اللوم إلى غيره في ما يعانيه من مآس.

وفي الوقت الحاضر في فرنسا على الأقل، يشبه هذا الضرب من الديمقراطية أساساً اقتراع دافعي الضرائب: الرؤساء وكبار الإطارات هم وحدهم المستأثرون بالمكاسب في حين لا يلتقط العمال سوى الفتات، أحرى بأن يتملكوا المؤسسات. (في نهاية التسعينيات، كان 70 ألف أجير فقط يمتلكون أسهماً في فرنسا).

ولنلاحظ إلى أي حد يغلب على الرأسمالية هاجس نقيضها: من بيتر دراكر الذي تحدث عن "اشتراكية صناديق المعاش" إلى فيليب ماينير الذي اعتبر أن السوق في طريقه لتحقيق حلم "ماركس في السلة" معلناً عودة المواطن! وكأن التوفير الجماعي، والانتفاع سيحققان بهدوء ما لم تستكمله الشيوعية. من بإمكانه أن يقتنع بهذه التأليفة البولشيفية؟

إلغاء نظام الأجر، والانقسامات، تقاسم المخاطر، حركية البشر والمهن: عندما تتحقق بعض طوبائيات الحركة العمالية تتحول بغرابة إلى ما يشبه الكوابيس.

فمن الجيد أن يضاعف العمال مصادر دخلهم، يستفيدوا من التشجيعات والعلاوات، وينتفعوا من جهدهم وتسيير مالهم الخاص معاً، ولكن هذه الأشياء ليست سوى "حركات إثارة" لا تضع حداً للفوارق.

فالنزاع بين الرأسمال والعمل أمر قار لا سبيل لتجاوزه. ومن

الأحسن قبوله من خلال توزيعات دائمة المراجعة بدل من برمجة انحساره الوهمي.

إن نظام المزج بين المساهمة والأجرة يمكن إذن أن يكون مكملاً للراتب أو تعويضاً محتملاً لمعاش هزيل، كما يمكن أن يكون صنفاً جديداً من توظيف المال أو ترياقا جديداً لكل المشكلات.

يتعلق الأمر هنا بالفرق الأساسي بين رأسمالية ذات طابع وجداني تريد القضاء العاجل على الفوارق والتناقضات، ورأسمالية باردة، لها من بعد النظر ما يجنبها الخطابات الجوفاء فلا تتعدى حيز الحلول التوفيقية المؤقتة والقابلة دوماً للمراجعة.

إنهما يفضيان إلى كل شيء يفضي إليهما. ولكن ها نحن بدورنا قد تردينا إلى مستوى ركائز قوة مجهولة لا شكل لها. فهذا الطوطم هو بالضبط ما ينبغي رفضه بدل السخرية من السوق. فعلينا بدلاً من الاكتفاء بإدانته التي ليست سوى تحوير للمرض، أن نخرج من الدائرة الجهنمية التي يلتقي فيها المفتونون بالسوق والساخطون عليه، على خلافهم.

علمنة الاقتصاد:

ثمة عدد من التحديات المثيرة التي تنتظر الفكر السياسي والاقتصادي: من قبيل تحديد حد أدنى شامل من الدخل، إعادة

تعريف مقولة التقاعد الذي يمكن أن يؤجل أو يعاد توزيعه على طول سنوات العيش، إقامة مجلس إدارة مالي عالمي من أجل محاربة غسيل الأموال، القضاء على مناطق التسهيل الضريبي والمؤسسات المالية غير المقيمة، إلغاء الحواجز الجمركية التي تعيق صادرات الجنوب نحو الشمال، إلغاء ديون الدول الفقيرة (على شرط أن يخصص هذا المحو للتربية والتنمية) مما يشكل بالنسبة لأوروبا طريقة للاعتراف بمسؤولياتها في تجارة العبيد والاستعمار في إفريقيا... إلخ.

ومن الأجوبة المقترحة في هذا السياق: إنشاء دولة أوروبية تحقق التوازن مع الهيمنة الأمريكية، وإقامة تجمعات كونفدرالية كبرى على امتداد القارات الأربع (إدغار مورين)، وإصلاح صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي من أجل ضبط أفضل لها، وإعادة اختراع نموذج جديد من دولة الرفاهية يلاءم الظروف الحالية للعمل المأجور.

فهذه الأجوبة مهما كانت طبيعتها تهدف من بين أشياء أخرى، إلى إعادة صياغة عقد اجتماعي جديد على المستوى الكوني، ونشر وتأطير رأسمالية نشطة، لئن كانت ناجعة إلا أنها قليلة العناية بالإنصاف والعدل.

وباعتبار أن الرأسمالية لا تتلخص بالكامل في تجربتنا الراهنة، فهي بذا ستحقق كل الإمكانات المتضمنة فيها، كانبثاق

مجتمع الوقت الحر، والعمل الذي يضمن الرفاهية، ومجانية بعض الخيرات الأساسية.

إن الرأسمالية كما ذكرنا من قبل، لها من القوة ما يمكنها من إصلاح نفسها دون أن تتحطم، وما يؤهلها للانفتاح على شيء آخر يختلف عنها دون أن تذبل.

فهي غير مستكملة، شأنها كشأن الديمقراطية، وبذا تظل موضع سؤال ذاتي، تواصل الحوار المتعلق بتجديداتها الممكنة. فالمطلوب إذن هو علمنة الاقتصاد، مما يعني أمرين: أحدهما تحقيق انفصاله على غرار انفصال الدولة عن الكنيسة في فرنسا مطلع القرن العشرين، أي حصره في مجاله الخاص وعدم تركه في مركز المتحكم والحكم في النزاعات والامتيازات. وثانيهما إنهاء احتكار الخبراء للاقتصاد، فكلما تدمقرط انزاحت قداسته وأصبح الشيء المشترك بين كل الناس، تحول من منزلة دين النخبة إلى منزلة الملة الشعبية.

فعلى الثورة الحالية أن تسعى في آن واحد إلى نزع القداسة عن الطبيعة مع تعميمها على كل البشر، بدلاً من لعنها كالشيطان.

إننا لم نخرج من دكتاتورية الشأن السياسي، الذي هو وباء القرن العشرين، من أجل الهبوط من جديد في درك نمط الإنتاج.

فالاقتصاد الجيد ليس فقط هو الاقتصاد الناجع، إنه أيضا

اقتصاد محتشم، ورفيق أنسي ينمو دون ضجيج ودون تسميم مجموع الجسم الاجتماعي.

ولا يمكنه مهما وقع أن يصبح الجانب المقدس من الحياة، وإنما الجانب الإداري من المدنية، إنه سيظل كما كان دوماً شأناً تدبيرياً.

وكما قال آدم سميث: إن السلطة والثروة وهمان ضروريان، إنهما "ماكينات ضخمة ومرهقة" يختلط فيها هم العيش الرغد بوسائل تحقيقه، حيث لا يضمن المال السعادة؛ لأنه في حد ذاته سعادة في شكل أكياس ذهب وكنوز.

إنه خلط نافع باعتباره يغير شكل العالم، ويحول رغبة كل فرد في الثراء إلى شرط رخاء الجميع[142].

ما أروع هذا الاستدلال. ولكننا لم نعد في عهد آدم سميث: فمجتمعاتنا مترفة إلى حد التخمة، وإذا كان المال محرراً، ومصدر استقلالية وتجرد، إلا أنه يحررنا من كل شيء إلا من نفسه. وقد يحين وقت يغدو فيه من الضروري الانعتاق من المحرر، بإعادته إلى موقعه.

ذلك هو جانب العيب الشكلي: بدلاً من أن يحد الاقتصاد من الهم المادي لدى الناس، يصبح هاجسهم، فنصبح جميعنا فقراء أو أغنياء، منكبين ليلاً نهاراً على الأرقام وعلى المنحنيات البيانية للبطالة.

فبدلاً من أن يسمح لنا ببعض اللامبالاة، يفرض علينا أن نتذكر دوماً أننا وكلاؤه ومخلوقاته. وبدلاً من أن يجنبنا الحاجة، يغمرنا فيها. لقد انقلبت الآلية إلى ضدها: فأصبحت الوسيلة غاية، والغايات وسائل. وكما قال بيغي بخصوص المال: "إنه حدث فظيع، كما لو أصبحت الساعة هي الوقت".

هل نكون ضد أو إلى جنب:

إن نزعة العداء للرأسمالية هي في ما وراء كرنفال حشود المتظاهرين، ومظاهر العنف الطقوسية، وتهريج "الطوبائيات النهابة" (حكيم باي) وغيرها من "فضاءات الاستقلالية المؤقتة" – موقع رهان مزدوج: من جهة توطين نظام أفضل لتوزيع الموارد بفضل الضوابط الجديدة، ومن جهة أخرى انتزاع أقصى ما يمكن من الميادين من نظام المكافأة الشاملة وتحوير العقل الاقتصادي لصالح الأنشطة النفسية العليا.

إنهما حالتان غير متعارضتين، ويمكن أن نسعى لتصويب بعض انحرافات النسق في الوقت نفسه الذي نرسي فيه قطيعة عقلية إزاء مصادراته.

وما يجري على الأقل في المجتمعات النامية قد يكون انسحابا يشوبه التردد من اليطوبيا المادية، التي انكشفت حدودها بعد قرنين من ظهورها، وانتهى بها الحال إلى الانقلاب ضد المستفيدين الأساسيين منها.

وربما كان الغرب الذي سبق العالم للمغامرة الصناعية، هو وحده المؤهل للخروج بالأعلى بدل منحدر السقوط، حسب عبارات الفيلسوف الإيراني داريوش شايغان، أي الخروج عن طريق الدوران على النفس والتجلي.

أكرر مرة أخرى، علينا أن نحذر من الزوج الرأسمالي والمناهض له، وهو زوج وثيق الترابط: فالاحتجاج يشد بعضهما إلى بعض، ومناهضة الرأسمالية هي في آن واحد تعبير الرأسمالية عن شعورها بالخطأ، كما هي عينها وآذانها، فهي تعززها من خلال نقدها العنيف.

وأكثر ما تتخوف منه الرأسمالية ليس إقامة نماذج بديلة، مفيدة وسهلة الاستخدام، وإنما الإحجام والسلو، أي ذلك الملل المنتظم الذي يتصاعد في مجتمعاتنا (ويصيب حتى صانعي القرار المستثمرين ورجال المصارف) إزاء الإفراط الأخرق في الإنتاج، والبضاعة الرديئة المتراصة في واجهات المحلات، والسلوك النفعي المقزز، والسكر الإعلاني، مما يترجم الارتياب في قيمة هذه الثروات الزائفة لدى هؤلاء الذين لم يعودوا يدركون معناها.

"إن عدم المبالاة هو رفض لإضفاء القيمة على واقع قائم، وهو بذا قد يكون عند الاقتضاء إيجابياً جداً" (جورج سيمل).

إنما ينحسر حالياً هو حماسنا لإله السوق الذي يتطابق حضوره المطلق مع ابتذاله، وما نشهد قيامه ليس مثال الثورة بل مثال التجرد الذي يسود بهدوء وبطء.

إن العداء للرأسمالية يقتضي قبل كل شيء التخلص من هاجس الرأسمالية، والتفكير في شيء آخر غيرها.

فبدلاً من أن تكون ضدها، لم لا تكون على جنبها وأن تتوارى عنها؟

وقد يكون هجرها عن طريق نقل علامات الرفاهية، على الأقل على مستوى الفردي: الوقت الحر بدلاً من الأجور المرتفعة، التأمل بدلاً من الهيجان، حياة الروح بدلاً من الحمى التجارية، الشركات الصغرى بدلاً من المحلات الضخمة، الانزواء مع أصدقاء خلص بدلاً من التوحد داخل الجموع. إنه باختصار انسحاب مقنن بتبصر، وتناقض مقبول بجلاء: منافذ جمال وصمت وثقافة، وانفصام حاذق يسمح بأن نكون في الداخل والخارج، بأن ننفصل دون ابتعاد، فهو إذن منفى داخلي.

تلك خطوات ضئيلة ستثير ضحك الناس الساذجين، والمهمين، ولكن طموحها لا يتعدى قلب الأولويات.

فالأمر يتعلق باعتماد استراتيجيات هروب، على شرط أن يتولد هذا الفرار من التصاق وثيق بالنسق القائم، على غرار نمط من المزاد العلني يؤدي به إلى التخبط والتعثر.

فليس المطلوب منا أن نكون أبطال قضية كبرى، وإنما أن نكون مرتدين في ديانة الشغل ومنشقين عن نظام التبادل.

علينا أن نثمن كل ما لا ينتمي لعالم المنافع، أي أصناف

الخيرات غير القابلة للتكميم والحساب مثل: الشعر والحب والغرام وتأمل الطبيعة والتضامن، أي كل ما يتجاوز الإنسان، ويسمو به أعلى من نفسه، وينتزعه من صغره، وحقارته المالية، وهوسه القهري بالجمع واللم.

وهكذا نقيم مع الرأسمالية، علاقة لا حب فيها ولا كراهية، بل مجرد تهكم ووقاحة. فنأخذ من هذه الأداة ما يلائمنا وننبذ ما يعيقنا.

نتصرف في الرأسمالية كما نعامل البشر دون امتنان ولا نقمة، مستحضرين في ذاكرتنا أنها في آن واحد عامل ثراء غير مسبوق وعامل تحلل لا علاج له.

لندعم إيديولوجيا المنفعة على أن تكون في مصلحتنا، لنخضعها لرغباتنا ولنستخدمها دون حياء ودون تلك الحدة الخاصة التي تميز المناضل الاشتراكي أو الشيوعي القديم.

فقد نحصر الرأسمالية في حدودها النسبية لأننا لم نعد نؤمن بها، فننبذ هذا الإله المنهك الذي باسمه اقتتل البشر منذ طيلة قرون. وقد نقبلها على الرغم من نقائصها، معتبرين أن كونها غير كاملة يجعلها قابلة للإصلاح. وبين التقديس والذم، يتعين اختيار الشك المنقذ.

هل نضيع حياتنا من أجل الربح؟

من البدهيات أن نسق الحاجات لا حدود له، وأن كل حضارة

كبيرة تضاعف دون قيد رغبات الأفراد؛ لأن كل مستوى من مستويات النمو يناسبه انبثاق لوعات جديدة.

فما هو ضروري بالنسبة لنا قد يكون رفاهية في عصر آخر، فالزائد عن الحاجة هو دوماً تاريخي نسبي. فالأمر إذن لا يتعلق بالمطالبة بنسبة نمو تعادل الصفر، وبالدعوة لوضع جامد، وإنما بكل بساطة بإقامة وضع تنافسي بين النماذج المختلفة من الثروة مالية وعلائقية واجتماعية[143].

يمكن أن نضع في مقابل الأصناف الصاخبة المترنحة مصادر أخرى للزهو ذات طبيعة جمالية وثقافية وروحية.

فالتحرر من الضرورة المادية ليس سوى أحد شروط الحرية، وليس الشرط الأوحد.

ويتعين على المال أن يظل واسطة وليس قيداً، أحرى أن يكون تعلقاً روحياً.

وحتى لو كان يسمح بتقويم كل شيء، فهل يجوز تحويله إلى مطلق، وإخضاع وجودنا بالكامل لقوانينه؟

فعندما يصبح الربح هو الغاية الأسمى، يغدو الجمع أسلوب حياة."إذا كان العمل يجعلنا أكثر ثراء، فلماذا تزداد حياتنا فقراً؟ ".

يتساءل روبير ريتش الوزير السابق في إدارة الرئيس بيل كلينتون بخصوص المضايقات الشاقة التي تتعرض لها الطبقات

الوسطى والعليا في الولايات المتحدة صمن نطاق "الاقتصاد الإلكتروني".

فلئن كان الأمريكيون يعملون مدة 350 ساعة في السنة أكثر من الأوروبيين واليابانيين فذلك لكونهم ملزمين بدفع ثمن إضافي من الجهد لمواجهة تذبذب سوق الكفاءات ضمن وضع تنافسي شرس(144).

فالنفاذ إلى دائرة الرابحين والبقاء فيها لا يتمان إلا بالتعرض لخطر الاستعباد المتفاقم والتخلي عن أفضل الأشياء.

وما أصدق اليوم ذلك الشعار القديم الذي ساد في الستينيات: "تضييع الحياة في الحياة في الربح".

إن المشكل كله هو معرفة ما هو الثمن الذي نحن جاهزون لدفعه من أجل الحصول على كثير من المال. فثمة مكاسب مهنية ومالية تقتضي إخفاقات وجودية. فالمال لم يعد مشكلاً، وإنما أصبحت بقية الأمور هي المشكلة.

فبالنسبة للأغلبية، ليس المال مسلكاً يقينياً للسعادة وإنما مجرد ضمان ضد البؤس: إنه ركام من الذهب والأرقام والأوراق تخفف من قلق الموت والمرض.

إن جمع المال هو إذن طريقة خرافية لأبعاد هذه الأشباح الكريهة التي تهددنا.

ولكننا عندما نتحرك بهذه الطريقة ننقاد لما نفلت منه، لأنه لا يوجد ما يكفي من الملايين للوقاية من التعاسة والهلاك!

فعندما يصبح المال هماً طاغياً، يهون من وجودنا ويحولنا إلى نفوس ذليلة لآلهة متجبرة.

فبدلاً من أن نمنحه نحن الاحترام، غدا المال نفسه متكبراً، منفصلاً عن العالم.

فكيف نتخلص من هذا الافتتان بالعظائم الكمية، وهذا التدبير الجامح الذي يبدو أحياناً بلا معنى، في الوقت الذي لنا بالفعل ما يفيض عن حاجتنا؟[145].

من الأفضل لنا إذا أردنا أن لا يستعبدنا ما نملكه كما يقول القدماء أن نحذر من شراك الشهوة القائمة، وأن نحتاط من الانقياد دوماً للأهواء الجماعية.

إنه بالضرورة قرار فردي - لكل واحد طريقته في ضبط سلوكه بحسب إرادته - بيد أن النتائج تنسحب على الجميع.

إن طعم الكسب ليس بالطبيعي كثيراً، بحيث أن الفترات الأولى من الثورة الصناعية شهدت إجبار جموع كاملة متلكئة في كسب ما يتجاوز حاجياتها الضرورية على ولوج المصنع بالتخفيض المقصود لأجورهم[146].

فحس الربح ليس أبداً بالفطري، بل هو صناعة تاريخية.

إن آدم سميث عندما لاحظ رغبة الإنسان الحديث في التحسين من وضعه، لم ينظر إلى هذه الرغبة إلا من زاوية التوفير ومضاعفة الثروة[147].

هذا التبسيط خاطئ، ذلك أن الحياة الأفضل ليست دوماً حياة رغدة مادياً، حتى ولو كانت وسائل الإعلام تكرر على نطاق واسع أن نمط الوجود الأوحد الأمثل يتم ما بين سن 18 و 30 سنة لدى الأغنياء.

فإذا كان المال الوسيلة الأكثر رواجاً فذلك لا يعني أنها الوسيلة الوحيدة.

وإذا كان انتزاع قبول الناس وتحقيق الرضى عن النفس يتطلبان " شجاعة تحصيل الثروة" (سيز أورمان)[148]، فعندئذ على الذين لا يرتدون حلل الذهب أن يتواروا خجلاً!

فتحسين الوضع يمكن أن يعني أيضاً ترقية الذات والتحول الروحي وليس مجرد الارتماء في الترف.

إننا غير مفجوعين كلنا بعقدة السنجاب الذي يجمع ثمار البندق للشتاء، كما ليس من الضروري أن نعتمد مسلك "رهط الكلاب النابح والكاسر المجنون من الشهوة" الذي هو مسلك الرأسمالية، حسب الصورة المثيرة اللذيذة التي يقدمها روسكين.

فلا يزال ثمة ناس لا يعبؤون بالسلطة، خصوصاً بالسلطة

النقدية. توجد حياة خارج التعويض المالي، وضروب من الانبهار ومن المسالك العقلية تخرج عن المنطق الإنتاجي.

فالقيم السامية في أيامنا "تحبذ اللجوء إلى الموسيقى والفن على حساب البضاعة والعجل الذهبي".

وليس الافتتان بالمال من أجل المال جريمة أو مرضاً: إنها فقط متعة مؤسفة إذا لم توازنها متع أخرى، وأهواء أخرى أكثر طرافة وأفضل قيمة.

إنه بؤس الرفاهية إذا كانت محض مادية لا نفس ينعشها، ولا نبل يطبعها، وليست مستثمرة اجتماعياً في مصلحة أغلبية الناس.

فمن المهم إقصاء المال من العرش الذي أجلسناه بتهور عليه، حتى نتمكن بطريقة أفضل من إرجاعه إلى دوره كوسيط، أو "كعاهرة كونية" (شكسبير) تقرب بين المتناقضات، وتروي القارات والثقافات.

وقد لا يكون من السيئ أن يبقى في فرنسا بعض التوجس إزاءه، الموروث عن الكاثوليكية والجمهورية. وفي ذلك كثير من النفاق، والقبول المشبوه للفساد، والتهكم الضار من النجاح.

علينا على الأقل أن نؤكد بذلك المنوال على الأولويات الحقيقية، ونبين أن الثروة ليست شيئاً إن لم تكن في مصلحة قضية أو فكرة كبرى.

ففرنسا؛ شأنها شأن الدول الأوروبية، تظل أمة فن العيش في مقابل التبادل التجاري، متشبثة بأعراف ومسالك قد تكون بالية في أعين الخارج ولكنها تجسد بالنسبة لنا الحرية واللباقة.

فعلى فرنسا أن تظل ضمن الإجماع الكوني الطرف المانع للإخلاد للدعة وتطرح الأسئلة الحرجة، وتتجرأ أحياناً على قول لا.

ذلك هو جانبها العتيق المهجور، وعبقريتها الخارجة على المألوف التي تشكل ميزتها الخصوصية.

فلننظر مثلاً هذا التقدير البالي -والمثير بالنسبة الإنجليزي- الذي يتمتع به كتابنا ومثقفونا، وبصفة عامة الكتاب بصفته موضوعاً متعالياً، إلى درجة أنه لا يوجد وزير أو عالم أو رئيس مؤسسة لا يريد أن يكتب أو ينشر أو يكتب شعراً.

إنها ميزة رمزية لفئة نرجسية يبالغ في خطب ودها، ولكنها تترجم أيضاً ذوقاً جد مرهف يحمله الفرنسيون للأفكار وللغتهم من حيث هي رؤية للعالم تجتاز القرون.

لقد كتب باسكال: "من جنون الإنسان أن يريد علاج نفسه من البؤس الذي يعتريه". ذلك ما راهنت الحداثة على عكسه فاعتبرت من المعقول أن يسعى البشر إلى تجميل وضعهم وتحويل هذا العالم الدنيوي من حديقة آلام إلى جنان نعيم.

بيد أن الإنسانية عندما أرادت التحرر من التعصب والفقر والجهل عن طريق ما يوفره العلم والصناعة والتجارة من إمكانات

متقاطعة أخضعت نفسها بدورها لآلهات جديدة، هي آلهات التقنية والاقتصاد.

ويالها من تبعية مأسوية لن نخرج منها عاجلاً.

لقد استبدلنا قيداً بآخر وعلينا أن نتأقلم مع نمط من التمزق والحيرة.

ثمة صوت خفي يهمس لنا أن أياً من الموقفين ليس بالمتاح لوحده؛ ولذا علينا أن نستمر لمدى بعيد في العرج بهذه الطريقة.

وربما لم تتح لنا من قبل مثل هذه الفرصة للتفكير في معنى ثرائنا، والتأمل في "المباهج الطائشة السعيدة لعدة عصور صناعية" (هانس يوناس).

إننا نعيش في عصر انتقالي، حيث يبدو حقل الإمكانات فسيحاً: وكأن لوحة خفية تمزقت، وكأننا رجعنا بعد لأي من الوهم الأخير الذي كان يقودنا، ويتعلق الأمر بوهم الخلاص عن طريق الإسراف المادي.

وقد يكون ما نشهد انبثاقه رهاناً يتعلق فيما وراء الرغبة المشروعة في القضاء على الفقر والتقليل من مصاعب العيش في هذه المعمورة بإحدى تلك التحولات البطيئة، حيث تتأرجح الحضارات فجأة: وقوام هذا التحول هو الطموح إلى: "إعادة الاعتبار لقارة الروح الضائعة" (داريوش شايغان) والهروب من الضيق الوجودي.